

تونس.. النهضة المذعورة

عبدالجليل معالي
كاتب تونسي

منذ باحت الانتخابات الرئاسية التونسية في دورها الأول عن أسرارها، تعيش حركة النهضة الإسلامية حالة ذعر ملحوظة. نتائج الانتخابات الرئاسية جرت بما لا تشتهي سفن النهضة، وهي التي كانت تراهن على ذلك الفصل الانتخابي، لذاته ولتأثيره على الانتخابات التشريعية في أن، ولذلك راهنت على الاستحقاق الرئاسي بترشيح واحد من أبرز قياداتها، بمعنى التاريخ وبمعنى الانتماء.

ذعر النهضة متصل بتضاصر دواع كثيرة، سياسية وقانونية وفكرية وتنظيمية داخلية، والذعر ممتد أيضا إلى طرح الأسئلة الحارقة عن مستقبل الحركة التي هيمنت على المشهد السياسي التونسي منذ انتخابات أكتوبر 2011.

ذعر النهضة متان من تفجر بعض خلافاتها الداخلية، وخروجها إلى دائرة النقاش العلني، وهي التي كانت تحرص طيلة سنوات على تدبير خلافاتها وصونها من مغادرة المكاتب المغلقة. في تصدع البيت النهضوي وقائع كثيرة دالة على الاعتقال الذي يسود الحركة، غادر القيادي والوزير السابق حمادي الجبالي الحركة غاضبا، وقبله انشق رياض الشعبي وأسس حزبا ضم المترشحين من الحركة، ومؤخرا لم يتردد عبداللطيف المكي كما محمد بن سالم، في التعبير علنا عن الامتناع عن قيادة الحركة، وعلى رأسها الشيخ راشد

الغوشي، الذي طالما كان خارج دائرة الانتقاد العلني، ومؤخرا حذر المدير السابق لمكتب الشيخ، زبير الشهودي، رسالة علنية طلب فيها من "الأستاذ راشد الغنوشي اعتزال السياسة وأن يلزم بيته ومجراه". هذا فضلا عن أسماء كثيرة غادرت الحركة وأثرت عدم التعبير العلني عن الامتناع. لكن حقيقة الذعر النهضوي من خسارة الانتخابات القادمة، وبالتالي الانزواء خارج دائرة الفعل السياسي، لا تقتصر دواعيها على ما يدور داخل البيت، بل تمتد أيضا إلى أن الحركة بصدد تفحص الأرقام التي أنتجت الانتخابات، وتلك التي تفرج عنها استطلاعات الرأي، والتي تبين متضافرة، تراجع الحركة لصالح تيارات واصوات وشخصيات أخرى، ولو أن بعضها ينهل من نفس النهل الإسلامي. هذه التيارات الجديدة التي تقضم باطراف من خزان الحركة الانتخابي، تعبر عن داخل عجب بين معاينة الناخب التونسي لكل منظومة الحكم، حكما ومعارضة، وفي القلب منها حركة النهضة، وعن بحث الناخب نفسه عن خطاب سياسي جديد، يقطع مع الخطاب الذي ساد طيلة سنوات ما بعد الثورة. وهو الخطاب الذي كان يقوم على إطلاق العود ثم تبرير الفشل في تنفيذها بالبحث عن تعالقات خارجية. في هذا التداخل وجدت النهضة نفسها خارج طلعات الناخبين، أولا لكونها كانت في مقدمة منظومة الحكم، وثانيا لأنها أكثر حركة قدمت وعودا وشعارات من قبيل "الذين يخافون الله". ولذا الغنوشي دواع أخرى متصلة في العمق بحقيقة ما راجع عن

جهازها السري. والحقيقة أن إثارة مسألة الجهاز السري، لم تكن وليدة اللحظة الانتخابية الراهنة. كانت مسألة الجهاز السري ماثلة في الكتابات التاريخية التي اهتمت بالحركات الإخوانية في مصر أو في تونس أو في غيرها. لكن المسألة تحولت إلى مدار اهتمام قانوني وقضائي بعد اغتيالين كبيرين شهدتهما البلاد (شكري بلعيد في 6 فبراير 2013 ومحمد البراهمي في 25 يوليو). توصلت الجهات التي تبحث في حقيقة الاغتيالين (هيئة الدفاع أساسا) إلى أن الاغتيالين تما بصمت أو يتهاون أو بشراكة سياسية للحركة، والحديث كان في البداية متصلا بالمسؤولية السياسية، ومع تقدم البحث والاستقصاء (جدير بالإشارة إلى أن مواقع صحافية استقصائية كانت أشارت أيضا وبالتوازي لعمل هيئة الدفاع إلى وجود جهاز سري لحركة النهضة) تمت الإشارة بالإصبع إلى وجود اختراق نهضوي لمؤسسات الدولة وهو ما عبر عنه مباشرة بالجهاز السري. واضلعت النهضة وانصارها على إنكار "التهمة" وإرجاعها دائما إلى الحسابات السياسية التي تنبع من رغبات استقصائية، أو إلى أطراف خارجية، على حد تعبير التبريرات النهضوية. كان لبث قناة العربية شريطا وثائقيا حول الجهاز السري، وقع مؤلم على الحركة وانصارها، الذين سارعوا إلى تحويل وجهة النقاش، من تفنيد مضمون الشريط إلى طرح أسئلة مرتابة عن التوقيت السياسي لبث الشريط والزمان بين البث ومواعيد الانتخابات، وصولا إلى اتهام القناة نفسها بأنها

تعتبر عن وجهة نظر سياسية معادية للحركة وللإسلام السياسي، رغم أن الشريط تم إعداده من قبل فريق عمل تونسي (الفريق تضمن باحثا أصدر كتابا عن الجهاز الخاص للحركة الإسلامية في تونس منذ سنتين)، واقتصر دور القناة على بثه بعد أن اشترته من الجهة التونسية المنتجة. ورغم ذلك قررت النهضة مقاضاة قناة العربية إثر بثها مساء الجمعة الشريط الذي حمل عنوان "عرق سوداء.. عودة التنظيم السري لحركة النهضة"، الذي قدرت الحركة أن "الغاية منه تشويه حركة النهضة في وقت تعيش فيه تونس على وقع حملة انتخابية وهو يهدف إلى توجيه سلوك الناخبين وإرادتهم من أجل عدم التصويت لها". التمتع في القرار النهضوي بالشرع في مقاضاة قناة

العربية يذكر بأن ذلك أسلوب نهضوي معتاد في التعامل مع وسائل الإعلام التي تتجرأ على انتقاد أداؤها وأسلوب حكمها، وهو أيضا دليل مضاف على تفشي الذعر والارتياب. الذعر النهضوي الناتج عن تضافر العوامل السياسية مع الداخلية مع المسائل القانونية، هو ما جعل الحركة تحاول التسريع من نسق حضورها السياسي في الجهات، وهو ما دفع رئيس الحركة إلى النزول بنفسه للحملات الانتخابية (جدير بمقارنة التركيز النهضوي على الانتخابات الرئاسية بما تقوم به الحركة مؤخرا في رهانها على التشريعية). راشد الغنوشي أطلق تصريحات متعددة لا تعبر سوى عن وصول الذعر مداه الأقصى. الغنوشي قال في اجتماع أمام



انصاره الأحد الماضي "نحن الآن كتف بكف مع حزب قلب تونس، ولا نزال غير متفوقين عليه، نحتاج إلى كل صوت ومن ورائه 100 صوت حتى نتفوق". لم تجر حركة النهضة على القول إنها فشلت في حكم البلاد وفي تحويل عودها إلى منجزات، لأنها تفنقد البرامج السياسية، ولم تعترف بانها كانت تمارس نوعا من تأميم الأرباح وخصوصية الخسائر، ولم تكن إلى الاعتراف بانها كانت تتكى في خطابها على منطلقات دينية نجحت في استعمالها طيلة سنوات، لكنها أفلت وانقضت زمن صلوحيتها، ولذلك تبدو مرتبكة مما ستفرج عنه الانتخابات القادمة، وتبدو مذعورة من مستقبلها السياسي في ظل هبوب رياح محلية وإقليمية ودولية غير مواتية لشرعها.

مخاوف المعارضة البريطانية

بهاء العوام
صحافي سوري

2019. لكن ما لم تقله ستيرجن أنها تريد من الحكومة المؤقتة بعد أن تتم مهمتها، أن تدعو إلى انتخابات عامة مبكرة، وستحرص ستيرجن مع حزبها على خسارة حزبي المحافظين والعمال لهذه الانتخابات في اسكتلندا، فيعودوا إلى برلمان لندن باكثرية ضعيفة. حزب الخضر المؤيد للبقاء أيضا، قد يقبل بهذا الخيار. حكومة عمالية مؤقتة تزيج شبح الخروج دون اتفاق، ومن ثم تفسح المجال لانتخابات عامة مبكرة يطمح الحزب في أن ينتزع عهدها مقاعد برلمانية أكثر على حساب الحزبين الكبارين، على صفة حزب الليبراليين الديمقراطيين، الذي يتوقع له كثيرون أن يكون بيضة القبان في البرلمان المقبل، لا يقبل بكوربين رئيسا للحكومة المقبلة سواء كانت مؤقتة أو عادية. ولكن الحزب لن يمانع إسقاط حكومة جونسون من أجل الذهاب إلى انتخابات عامة مبكرة تحشد كل مؤيدي البقاء خلف الليبراليين، الذين أعلنوا صراحة نيتهم إلغاء نتائج استفتاء الخروج عام 2016.

إذا ما لم تسبق موعد الخروج نهاية شهر أكتوبر. يتجنب العمال مواجهة المحافظين في انتخابات تعقد قبل موعد الخروج، فهم يدركون أن أسهم جونسون لا تزال مرتفعة، كما يدركون أيضا أن الأحزاب الأخرى في البرلمان لا تقف خلفهم على قلب رجل واحد. وباختصار شديد أي تغيير في السلطة قبل موعد الخروج لن يكون بالضرورة في صالح العمال، حتى لو استقال جونسون طواعية ورمى الكرة في ملعبهم. في الحقيقة تبدو فكرة توصل جونسون والاتحاد الأوروبي إلى اتفاق خروج جديد، مرعبة بالنسبة لمعسكر البقاء. فإذا حمل الاتفاق العسكر حلا، ولو جزئيا، لأزمة شبكة الأمان بشأن الحدود بين أيرلندا الشمالية وجمهورية أيرلندا، سيكون من الصعب أن يحشد "البقاؤون" ضده في البرلمان كما حدث في عهد رئيسة الوزراء السابقة تريزا ماي. الشارع البريطاني مل قضية "بريكست" ولن تكون مفيدة لأي حزب الماطلة في الخروج دون مبرر مقنع فعلا.

لن يعيد جونسون اختراع العجلة في مفاوضات الخروج، وإنما سيضع الاتحاد الأوروبي أمام خيارات أسوأها طلاق لندن وبروكسل دون اتفاق. لا يريد التكتل هذا الخيار، ولا يريد أيضا أن يبقى متشبعا بقضية "بريكست" لأعوام أخرى. العبور إلى المرحلة الانتقالية في انفصال الطرفين، والتي تمتد لعامين، بات خيارا مناسبا وثمة فرصة لتجاوزهما جميع الخلافات المتبقية أمامهما في سياق تنفيذ قادة الاتحاد الأوروبي طالبوا جونسون بإرسال خطته الجديدة للخروج قبل انعقاد القمة الأوروبية يوم السابع عشر من أكتوبر. يريد الزعماء دراسة الخطة وفحصها قبل أن يلتقوا، فالقمة هي لاتخاذ القرارات وليس لمناقشتها، كما يقول المسؤولون الأوروبيون. ثمة متسع من الوقت أمام المعارضة البريطانية لتسقط الحكومة قبل انعقاد القمة الأوروبية. لكن من سيخرج خاسرا في مثل هذه الحالة، جونسون الذي يفضل الموت على تمديد الخروج، أم أحزاب المعارضة التي تفضل إلغاء الخروج على الوصول إلى السلطة؟



ثمة متسع من الوقت أمام المعارضة البريطانية لتسقط الحكومة قبل انعقاد القمة الأوروبية. لكن من سيخرج خاسرا؟ جونسون الذي يفضل الموت على تمديد الخروج، أم أحزاب المعارضة التي تفضل إلغاء الخروج على السلطة؟

بالنسبة لحزب العمال، فإن مطالبة الاسكتلنديين بسحب الثقة من الحكومة سوف يضعه في موقف مرجح. فهو لا يثق بقدرته على تشكيل الحكومة ولا بالقوة في الانتخابات المبكرة. ومع إصرار الاسكتلنديين والليبراليين والخضر وغيرهم على زيادة حصصهم في البرلمان المقبل، يزداد خوف العمال من معركة انتخابية خاسرة، وخاصة

يذهب النواب المحافظون إلى المؤتمر السنوي للحزب بمدينة مانشستر ويتكون خلفهم أحزاب المعارضة تصول وتجول في البرلمان لمدة خمسة أيام. يوجد الكثير من المؤامرات التي يمكن للمعارضة أن تحيكتها ضد رئيس الوزراء بوريس جونسون خلال هذه الأيام، ولكن يبدو أن الحزب القومي الاسكتلندي قرر وضع أجندة مجلس العموم بمفرده، ويريد التصويت على سحب الثقة من حكومة جونسون. الحزب الاسكتلندي بر مطلبه بأنه لا يتفق بالتزام رئيس الحكومة بقانون حظر الخروج دون اتفاق الذي أقره البرلمان مطلع الشهر الجاري. إما أن يكون هذا المطلب ناعما من خضية حقيقية إزاء طلاق لندن وبروكسل دون صفقة، وبالتالى لدى جونسون خيارات حقيقية للاتفاق على ذلك القانون، وإما أن تكون لإسقاط الحكومة غاية ما في نفس الحزب القومي الاسكتلندي. وزير الخزانة ساجد جاويد، يقول إن الحكومة حاضبة في الخروج دون اتفاق إذا فشلت مفاوضات مع بروكسل. لم يوضح جاويد، كما لم يفعل جونسون، كيف ستحايل الحكومة على قانون حظر الخروج دون اتفاق، ولكنه على الأقل يؤكد مخاوف الحزب الاسكتلندي من إصرار لندن على الخروج في نهاية أكتوبر 2019 مهما كان الشكل وأيا كانت النتائج.

في جميع الحالات، يتزامن قرار الحزب الاسكتلندي، وهو ثالث أكبر تكتل في البرلمان بعد العمال والمحافظين، مع تسريبات باقتراب إعلان لندن عن عرض جديد للخروج ستقدمه لبروكسل بعد انتهاء مؤتمر حزب المحافظين. وإذا وجد هذا العرض قبولا من الأوروبيين، لن يهدأ بال الاسكتلنديين وإنما ستزداد مخاوفهم ومخاوف الأحزاب التي تفضل البقاء على الخروج. رئيسة الحزب الاسكتلندي نيكولا ستيرجن تقول إنها لا تمنع أن يتسلم زعيم حزب العمال جيريمي كوربين، رئاسة حكومة مؤقتة تضمن تأجيل الخروج وعدم حدوثه دون اتفاق مع بروكسل نهاية شهر أكتوبر

تونس.. الإفراج عن القروي ضرورة

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

للمستفيدين منها. لذلك كان القروي ذكيا في تواصله مع نسبة مهمة من التونسيين الذي تعلقوا به وبخطابه وتصرفاته قبل عودته، قد يكون استغلال العمل الخيري أو قناته التلفزيونية، ولكن هذا الأمر متاح في أغلب المجتمعات الديمقراطية، ولا يوجد ما يمنع وسيلة إعلام خاصة من أن تنخرط في خدمة مشروع مرشح بعينه لأي منصب قيادي يطمح إليه. في 23 أغسطس الماضي، تم الرّج بالقروي في السجن احتياطيا على ذمة قضية مرفوعة ضده منذ عام 2016 من قبل إحدى منظمات المجتمع المدني، وهو الذي سبق أن صدرت ضده قرارات بتجميد أمواله ومنعه من السفر إلى خارج البلاد، أغلب المتابعين اتهموا جهات نافذة بالوقوف وراء سجن القروي، هناك من حملوا رئيس الحكومة المسؤولية، وهناك من يرون أن المستفيد الأول هو حركة النهضة التي أزعتها شعبية حزب قلب تونس وزعيمه. وزير الدفاع ورئيس الحكومة، وانتقل إلى الدور الثاني ليراهن على الوصول إلى سدة الرئاسة في قصر قرطاج، ورغم ذلك لا يزال في السجن في انتظار ما سيقله القضاء الأربعاء. مبدئيا وبالنسبة للقروي فإن بقاءه خلف القضبان سيكون أفضل له، فإذا فاز بالرئاسة سيخرج من السجن إلى قصر قرطاج، وإذا لم يفز سيطعن في النتائج وسيكون قادرا على إقرار الغائتها وهو ما تم التنبيه إليه من هيئة الانتخابات ومن المنظمات الوطنية الكبرى ومن أغلب خبراء القانون والمراقبين السياسيين. من أجل مصلحة تونس وتوفير ضمانات النزاهة والشفافية للانتخابات عبر المساواة وتكافؤ الفرص بين المتنافسين، يصبح من الأفضل الإفراج عن القروي ليقود حملته الانتخابية وليخاطب ناخبيه وانصاره، بل وليشارك من الطبقات المهمشة والمحرومة بالمساعدات المالية والغذائية والطبية. التونسيون عاشوا لسنوات محرومين من الخطاب القريب من مشاغل الطبقات الفقيرة، ومن حالة تجاهل الأميين الذين يمثلون أكثر من 13 بالمئة من قائمة الناخبين، ومن غياب الرعاية الحكومية، وحتى الجمعيات التي انتشرت في البلاد بعد عام 2011، ومنها جمعيات الإخوان، تركز اهتماماتها وفق الانتماءات العقائدية والحزبية

الوطنية حتى لا تدفع البلاد إلى الجهول الذي لن يكون في مصلحة أي كان، إلا أنصار الفوضى والمختصين في ثقافة خلط الأوراق.

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير
مختار الدباجي
كرم نعمة
حذام خريف

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العيقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk